2743
1211



الحلقة ٢٢

هل يمكن العثورعلى سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكّم بلسانه بحيث يكتفي بالحديث «بعيداً عن السياسة»وفي هذا الوقت بالذات؟ نقصد في فصل «الربيع العربي» الذي أصبح فيه كل شيء سياسة، وسياسة تعوم في فائض الشك ونكهات الريبة ومحفزات رفع الصوت.

في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة ،كان الحديث «بعيداً عن السياسة» مغرياً وممتعاً للسياسيين المحترفين. فما يعرفونه ويجهله الشارع، هو أكثر بكثير مما يودّون الخوض فيه. الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء بالخضراء..

حديث السياسي «بعيداً فعلاً عن السياسة» بات وكأنه تهمة بالغياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة بجفاف الذاكرة .

ذوات سبق وتحدثوا «بعيداً عن السياسة » وكانوا ممتعين في سردهم الهادئ، اختلفت نبرة الكثيرين منهم هذه المرّة. حديثهم أضحى أكثر إثارة بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وان كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي نراه الآن ويفاجئنا .

الحكي «هذه المرة » له ميزة أخرى. فهو يكشف أن العديد من رجالات الدولة الذين لم نكن نرى منهم سوى صفحة التجهم واليباس، هم بعد التقاعد أصحاب بديهة رائقة وتسعفهم النكتة عندما تحرجهم الأسئلة.

ملك التل

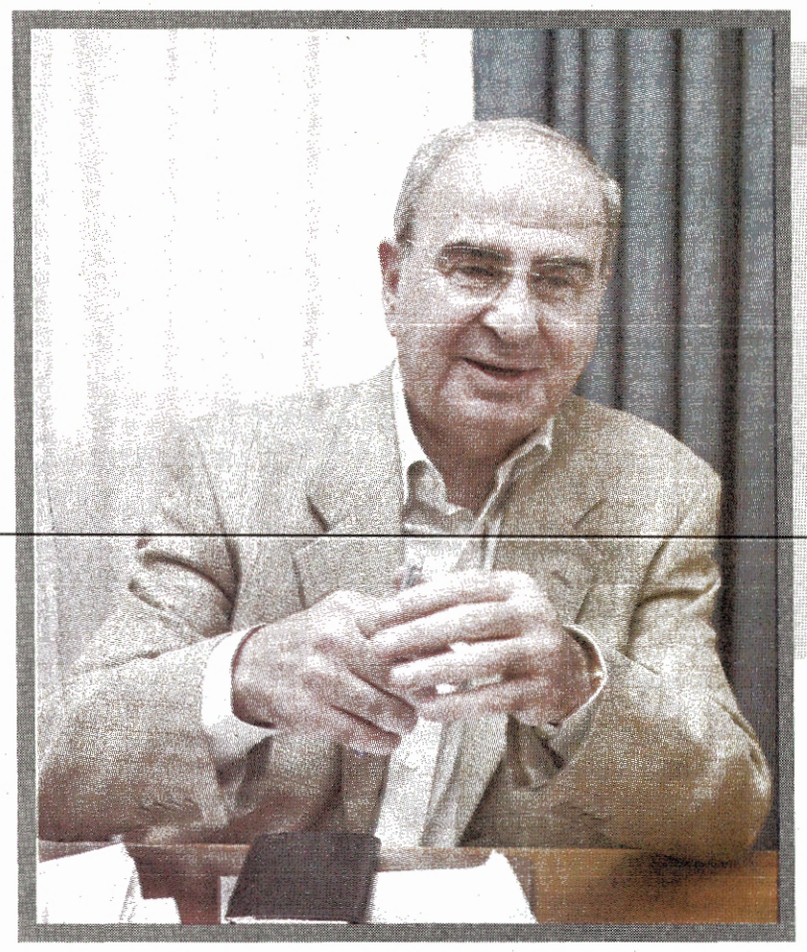

# طاهر المصري ضمير السياسة الأردنية.. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (٤-١٢)

الذين حاولوا توصيف الحياة السياسية الأردنية، تفاوتت تقديراتهم بشدة على أمور كثيرة، لكنها اتفقت على نقطتين: الأولى أن هذه الحياة السياسة محرقةٌ لرجالاتها، وبالذات في السنوات العشرين الماضية. فلم يغادر رئيس وزراء إلا وكان التصوّر أنه لن يعود بعدها لكثرة ما كانت تلحقه في أيامه الأخيرة من حملات تغبير. والصفة الثانية للحياة السياسية الأردنية أنها بدون ذاكرة مدوّنة!. لا تفسير واضحاً لهذه الظاهرة سوى احتمال أن يكون رؤساء الحكومات السابقون لا يريدون تدوين مذكراتهم لكثرة ما التبس فيها من أمور يصعب تدوينها بموضوعية.

طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان والرئيس الأسبق للوزراء، لا نريد أن نقول أنه الوحيد الذي « نجا » من هاتين الصفتين. فالرجل لشدة تواضعه وعزوفه الفطري الصادق عن سماع التقريظ الفاقع، لن يرضيه أن يقال عنه أنه من رجال الدولة ذوي السوّية الفريدة الذين لم تحرقهم السلطة ولم يندرجوا في الاصطفافات الخلافية ولم تتلوث أيديهم بالموبقات السياسية أو المالية. ولأنه كذلك فان التحرش بذاكرته السياسية للسنوات العشرين الماضية مسألة صحفية ممتعة.

في المملكة المغربية يطلقون على رجالات الدولة المرصودين للمهمات الكبيرة، تعبير رجال «الخزّان»، باعتبارهم يُفترضُ أن يكونوا ثقاةً عدولاً أقوياء وذوي أفق مبدع لتولي القضايا المفصلية أو الصعبة. أبو نشأت (ونشأت أيضاً اسم والده) له في «الخزان الأردني الهاشمي» موروثٌ عائلي سابقٌ لوحدة الضفتين عام ١٩٥١. وقد عزّزه الرجل بالممارسة الشخصية الشاقّة. في عام ١٩٩١ آثر أن تستقيل حكومته على أن يُحلّ مجلس النواب، فسُجلت له ضمن سفر الحياة الديمقراطية. كان له حضوره في لجنة الميثاق الوطني، ومن فوقها بنى جهوداً أثيرة في رئاسة اللجنة الوطنية الأخيرة للحوار السياسي. وحين يُسال الرجل عن تجربته مع الإخوان المسلمين في حكومة الـ ٩١ وفي لجنة الحوار فانه يستذكر تفاصيل تستحق التسجيل في قاموس الحياة المدنية والحراك الديمقراطي، حيث الاختلاف السياسي لا يؤثر على الإحترام الشخصي المتبادل.

حتى لا نثقل على تواضع الرجل بأوصاف وألقاب إيجابية يعرفها الجميع، فإننا نقتطف بعضاً مما أوردته موسوعة ويكيبيديا عن الرجل. فهي تنقل كلمة المغفور له بإذن الله الملك الحسين عندما قال له: «ما تعاملتُ مع إنسان أشرف منك يا طاهر». وفي سياق آخر يوصف أبو نشأت بأنه «ضمير الحياة السياسية الأردنية» كونه يؤمن بمدنية الدولة إيماناً أهلّه لأن يتولى على المستوى القومي مسؤولية قطاع المجتمع المدني في الجامعة العربية أيام تعاظم الإحساس بضرورة الإسراع في الإصلاح. فقد نشأ الرجل على الإيمان القومي حد التصوف. وهو يعتبر وحدة الضفتين تحدياً قومياً وطنياً لاتفاقية سايكس بيكو. وفي تجسيده لمفهوم وسلوكيات الوحدة الوطنية كان الأبعد عن جدل المحاصصة والحقوق المنقوصة. وحين يتحدث في هذه الحلقات عن قرار فك الإرتباط فان لديه ما يقوله من تفاصيل قد لا يعرفها الكثيرون.

أبو نشأت الذي أنهى دراسته في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ حياته الوظيفية في البنك المركزي أيام تأسيسه (براتب ٤٥ ديناراً شهرياً). مروحة المهمات التي تولاها بعد ذلك توسعت ،من النيابة إلى الوزارة إلى رئاسة الحكومة إلى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الأعيان. هذا عدا التمثيل الدبلوماسي للاردن والمهمات القومية المدنية. وفيها كلها ظل متمسكاً بمنظومة المبادئ الشخصية التي يقول في مدونته الشخصية على الانترنت أنها ألقت بظلالها على مسيرته السياسية والاجتماعية. ولعلها هي ذاتها الانطباع الشائع عنه بأنه «رجل لا يضيع بوصلته».

# تعديل دستوري وتغيير حكومة أو قانون انتخاب جديد ما عادت تكفي لوحدها

*حتى وهو يصف الحال الراهن بأنه صعب مأزوم أو فاقد للبوصلة، فإن أحداً لا يمكن أن يسجّل على رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري أنه يتحدث من أجندة خاصة. ولذلك فإن توصيفاته القاسية أحياناً عن غياب استراتيجية الدولة وعن الإدارة بالقطاعي وعن حكومات تسيير الأعمال، تؤخذ على أنها مبضع الجراح: مؤلمة لكنها ضرورية لتصحيح الخلل الذي تفاقم حتى أصبح يستدعي دق الجرس بعصبية. في الحلقة التالية يدق أبو نشأت الجرس بقلق رصين لم يصل حد التوتر*

■ - كنا نشكو أن فجوة الثقة الشعبية تزايدت خلال العشرين سنة الماضية تجاه الحكومات ثم البرلمان ثم لحقها السلطة الثالثة وهي القضاء. أما السلطة الرابعة وهي الإعلام فقد ظلت طوال الوقت متهومة مهمشة ومرعوبة والآن بدأ الحديث في المواقع الالكترونية عن فساد مالي ورشاوي وشراء ذمم سري لمواقع إخبارية كاملة. وفوق فجوة الثقة مع السلطات الأربع تزايد تكسير صورة المؤسسات الأمنية والسياسية الأخرى. إذا كان للخطر قياس فأين برأي أبو نشأت وصلنا في قياس الارتدادات الزلزالية المتعاقبة؟

نحن في وضع صعب جداً، والأمور تتردى، ولذلك بدأت المبادرة بإجراء إصلاحات حتى نمتص هذه التداعيات وذاك الخطأ. ما زال الجهد قاصراً ومقتصرا على امتصاص كل تلك السلبيات، وما زالت السقوف تعلو والشعارات تترامى هنا وهناك، وما زالت الضبابية موجودة. مرة أخرى أعتقد أنه حتى نخرج من هذا الوضع الصعب لم يعد يكفي إجراء تعديل دستوري لوحده، أو تغيير حكومة لوحده، أو قانون انتخاب لوحده ...الخ، لا بد من حزمة من الإجراءات الاستراتيجية. لا بد أن توضع استراتيجية سياسية اجتماعية اقتصادية بسرعة، وأن تقوم على تنفيذها حكومة وأجهزة ومؤسسات رسمية وشعبية تعمل مع بعضها البعض، وللأسف فإن هذا العمل لم يبدأ بعد. ما زلنا نعمل بالقطعة، والدولة لا تعمل بتناسق كامل. الدولة ليس لها استراتيجية محددة، وحتى لو كانت هذه الاستراتيجية موجودة لدى حكومة ما، فانها لن تلبث ان تتغير. حكوماتنا قصيرة المدى، تأتي حكومة جديدة وتغير الاستراتيجية. التناغم معدوم، وهذه أحد بنود الحزمة التي أتحدث عنها. كرئيس لمجلس الأعيان لي وظيفة معينة، ورئيس مجلس النواب له وظيفة مختلفة، كما ولرئيس الوزراء وظيفة مختلفة، ولمدير الأمن العام وظيفة رابعة ولرئيس الديوان وظيفة خامسة ..الخ، لكن جميعنا نعمل باتجاه واحد لمصلحة الوطن، وضمن استراتيجية معينة، أنا أنفذها من جانبي وبمساق الأعيان، والنواب بمساق النواب وهكذا.

جميعها يفترض ان تصب في مصلحة الوطن، لكن هذا غير موجود. نحن بحاجة إلى حكومات قوية يثق بها الشارع ولها مصداقية وليست حكومات موظفين. حكومات لا تتغير باستمرار، فالتغيير المستمر للحكومات أو الوزراء بمدة قصيرة دليل على عدم صحة أو عدم وجود استراتيجية.

■ - أين يكمن الخلل، في الاختيار أم في الذي يختار؟

عندما يكلّف شخص ما، كائنا من كان، فإن ذلك الاختيار يتم بالضرورة على قواعد محددة معروفة وبناءً على برنامج عمل سوف يقوم به. الرئيس المكلف، أياً كان، يفترض ان يختار وزراءه على أساس تناغم فكري أو يجلسوا ليضعوا خطة عمل. في العالم يكون هناك حزب لديه برنامج عمل محدد سلفاً، يخوض الانتخابات وينجح على أساس هذا البرنامج الذي بموجبه يتم اختيار الوزراء. نحن اختيارنا فردي، رئيس الوزراء اختياره فردي أوشخصي، والرئيس نفسه يختار وزراءه بشكل فردي، ومعظم الأوقات يكون خياراً خاطئاً بدون برنامج عمل، وبسبب اختلالات أخرى في الرأي العام، في الإعلام وفي مؤسسات أخرى. ولانعدام التناغم الذي تحدثت عنه نجد الحكومات بعد ستة أشهر منتقدة وتستقيل.

■ مواصفات رئيس الحكومة؟

أعتقد الأوان آن ليكون اختيار رئيس الحكومة مبنياً على أسس واضحة ومدروسة، بحيث يكون هناك معرفة تامة ببرنامجه وبقدراته الإدارية والخبراتية، وأن يكون ذا مصداقية عالية حتى يستطيع اختيار وزرائه على نفس الأسس ضمن برنامج واستراتيجية. أركز أنه لم يعد مقبولاً الآن أن يتم الاختيار أو تشكيل الحكومات على أسس غير واضحة أو غير برامجية، وربما في بعض الأحيان على أسس شخصية، فاختيار الرئيس واختيار رئيس الوزراء لوزرائه يجب ان يكون على معطيات موضوعية سياسية واضحة المعالم.

■ حين نستعرض أسماء الذين احيلوا للشهادة «مجرد شهادة» في قضايا الفساد فإن ورود كل هذا الكم من الرؤساء والوزراء السابقين أمر ملفت وكأنه أخذ بشكل أو بآخر يعزز الانطباع بأننا دولة فساد. وحين تنشر دراسات واستذكارات عن الصراع الخفي للقوى في السنوات العشر الماضية تحت عناوين مثل «الدولة التائهة» فان المزاج العام يتعكر. بتقديركم هل الأمور سيئة أو ميئوس منها لهذا الحد؟ ما مدى دقة أو خطأ هذه التصورات الشائعة؟

الفساد موجود ومستشري لاشك، وهناك كبار من رجال الدولة كانوا منغمسين بقضايا فساد أيضاً، والدليل أن القضايا تطرح واحدة وراء الأخرى والتحقيقات جارية.

هذا تراكم واستهتار، فهناك إهمال من مؤسسات دستورية بالمحاسبة والمراقبة، هناك فلتان إداري وترهل، كل هذه الأسباب أدت إلى ما وصلنا اليه من عدد المسؤولين. جاء الربيع العربي وكشف الأمور، وأصبح لزوماً علينا مجاراة موجة الاكتساح العربي حتى لا يبلعنا معه. كان لازما أن نأخذ المبادرة بين أنفسنا ونسبق الشارع في عمل شيء. صحيح أن الشارع سار قبلنا في إجراءاته، لكنّ التجاوب كان محدوداً وبطيئا. والآن يجب أن يكون هناك تسارع في هذا الشأن، نحن مصاعبنا مركبة، أحزابنا غير قوية، والوضع الاقتصادي سيء، اضافة للترهل الحكومي، وتسييس جوانب اجتماعية ليس لها داعٍ، هناك مؤسسات ضعيفة وعدم تناغم بين مؤسسات الدولة، هذه العمليات المتشابكة جميعها جاءت في نقطة واحدة وحصل ما حصل.

■ تعبير الملكية الدستورية واحد من الشعارات الملتبسة مع أنه تعبير سياسي يكاد يكون محدداً في القواميس العالمية.. كيف تنظرون لاستخدامات هذا الشعار الذي يوصف أحيانا بأنه يفضي بالتتابع إلى مشروع الوطن البديل؟

أريد ان افهم كيف للملكية الدستورية ان تؤدي إلى الوطن البديل؟! الوطن البديل أو دعوات البديل لا علاقة لها بمفهوم الملكية الدستورية التي هي تطور سياسي على مؤسسات الدولة يتم عبر نضوج حياة سياسية ومؤسسات دستورية والدستور نفسه والمجتمع بشكل عام، ثم تصبح هناك ملكية دستورية. هذا كلام ينضج في ظروف ومناخات معينة. لكن الوطن البديل فكرة يهودية إسرائيلية لا هي أردنية ولا فلسطينية، فلا الأردنيون ولا الفلسطينيون يدعون لها أو يقبلون بها. أنا سمعت مسؤولين كباراً يتحدثوا عن أن الملكية الدستورية تؤدي إلى وطن بديل، لكن لا أعلم كيف!! فهل يقصدون أن الأغلبية الفلسطينية هي التي ستحكم إذا أصبحت ملكية دستورية وبالتالي يقوم الوطن البديل؟. هذا غير صحيح، الآن نحن أردنيون، في موضوع الأصل جميعنا لنا أصول، لكن نحن أردنيون وأصبحنا نتكون خلال هوية أردنية. الفلسطيني نفس الشيء تكونت هويته وهو مصر عليها، فإذا قبل أي من الطرفين الأردني أو الفلسطيني بالوطن البديل فحينها يحدث خطأ، لكن الطرفان يرفضان هذا الأمر، لذلك أنا لا أربط بين موضوع الملكية الدستورية وموضوع الوطن البديل.

■ قبل مناقشة النواب لموضوع الفوسفات كان الرئيس الخصاونة أعلن أمام البرلمان أن حكومته ستراجع جميع عمليات الخصخصة وبيع شركات القطاع العام دون استبعاد عودة الدولة لشراء بعض أصولها. ما الذي يحصل بالضبط ؟

لقد تراجع الرئيس عن التصريح.. ولم يقصد أن نعود أو نشتري أو نأخذ هذه المؤسسات.. نحن نعيش في عالم منفتح، وقد تمت كثير من الصفقات بشكل تعاقدي، ربما وراءها أسباب وظروف معينة، ولكن دفع ثمنها وعملية العودة سيكون لها انعكاسات كبيرة جداً، لكن لا بد من التحقيق في هذه الأمور. يجب أن تأخذ التحقيقات مداها ونرى أين الخطأ وأين الصواب وهل تم بيعها بشكل صحيح أو بطريقة خاطئة. أقول أيضاً بأن هناك حصصا للحكومة في مؤسسات يجب أن لا تدخل فيها، مثلاً الدولة ليس لها علاقة بحصص أو بشراكة في الفنادق يتم بيعها، لكن الحصص في مؤسسات أخرى أساسية فلماذا يتم بيعها؟ أوعلى الاقل ان يتم بيعها بترتيبات أدق من هذه الترتيبات التي بيعت بها.

استراحة

■ للطفولة وجه آخر، ما أهم ما ميز طفولتك؟

أشياء كثيرة، منها الجو الوطني الذي كانت تعيش به نابلس وعشته بكل ألوانه منذ أن كنت طفلاً. شعوري بوالدتي المسالمة المهادنة لتي كانت تحمل عبئا كبيراً جداً.. أعباء البيت و١١ شقيقا وشقيقة. أجزم أنها عنوان للمرأة الفاضلة.. ووالدي العزيز الذي ربانا فأحسن تربيتنا. هذه هي العوامل التي أثرت في طفولتي وميزتها.

■ هل لديك رغبة حب التملك إذا تملكت شيئا أصابك الملل منه؟

ليس لدي شهوة التملك، ولكن إذا حصلت على شيء أحب أن أحافظ عليه، ليس من منطلق التملك ولا من منطلق الطمع، لكن أحب ان أحافظ عليه.

❖❖❖

في الحلقة القادمة: طاهر المصري و» مفهوم الولاية العامة في العمل الإداري والسياسي .

**جهدنا الإصلاحي ما زال مقتصراً على امتصاص السلبيات.. نشتغل بنظام القطعة والدولة لا تعمل بتناسق كامل**

**نحتاج إلى حكومات قوية لا تتغير بسرعة.. يثق بها الشارع ولها مصداقية وليس حكومة موظفين**

**أريد ان أفهم كيف للملكية الدستورية ان تؤدي إلى الوطن البديل؟**

*هناك كبار من رجال الدولة كانوا منغمسين بقضايا فساد والدليل أن القضايا تطرح واحدة وراء الأخرى والتحقيقات جارية*

زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز عام ٢٠١٠

والد ابو نشأت المصري والحاج معزوز وكبار شخصيات نابلس عام ١٩٣١

*لزوماً أن نأخذ المبادرة ونسبق الشارع لكنه سار قبلنا والتجاوب معه كان محدوداً وبطيئا*